AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: (251-11) 5182402 Fax: (251-11) 5182400
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الخامسة والعشرون

ملابو، غينيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

الأصل: إنجليزي

EX.CL/841 (XXV)

تقرير اجتماع وزراء التجارة

27 – 28 أبريل 2014

TI 12321

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517 700 Fax: +251-1-517844

الدورة الاستثنائية

لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي

أديس أبابا، إثيوبيا، 23–28 أبريل 2014

الأصل: إنجليزي

AU/TD/MIN/RPT

تقرير اجتماع وزراء التجارة

27 – 28 أبريل 2014

تقرير اجتماع وزراء التجارة

مقدمة:

1. عقدت الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة على مستوى الوزراء المسؤولين في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، إثيوبيا، يومي 27 و28 أبريل 2014. افتتح معالي السيد عزيز محمد صالح، وزير الاقتصاد والتجارة وتطوير السياحة لجمهورية تشاد الذي ترأس الاجتماع.

الحضور:

2. حضر الاجتماع الدول الأعضاء التالية: الجزائر وأنجولا وبنين وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وجزر القمر وكوت ديفوار والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإرتريا وإثيوبيا وغينيا والجابون وجامبيا وغانا وكينيا وليسوتو وليبيريا وليبيا ومالي وملاوي وموريتانيا وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا والجمهورية الصحراوية والسنغال وساوتومي وبرنسيب وجنوب أفريقيا والسودان وسوازيلاند وتنزانيا وتوجو وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.
3. فيما يلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومجالس الأعمال التجارية الأفريقية التي شاركت في الاجتماع: السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ومجموعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيجاد) ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الأعمال التجارية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ومجلس الأعمال لشرق أفريقيا واتحاد الغرف التجارية والصناعية لغرب أفريقيا.

4. حضر الاجتماع أيضا ممثلون من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ترفق القائمة الكاملة للمشاركين في الملحق 1.

المداولات

البند 1 من جدول الأعمال: مراسم الافتتاح

<u>كلمة الترحيب لمفوضة التجارة والصناعة</u>

5. بعد الترحيب بالوزراء في أديس أبابا، أشارت سعادة مفوضة التجارة والصناعة إلى أنه تم تنظيم الدورة الاستثنائية بتوجيه من قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يناير 2014 استجابة لتوصيات اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى المعنية بالتجارة. وسلّطت الضوء على مقررات اللجنة التي تحث الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على ضمان عدم مساس مفاوضات الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تجريها المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفرادى البلدان، بتكامل أفريقيا أو إعاقتها نطاق ورؤية معاهدة أبوجا.
6. أثارت المفوضة عددا من المسائل الرئيسية المتعلقة بإعادة إجازة قانون النمو والفرص في أفريقيا، ومفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الجارية، واستجابة أفريقيا الاستراتيجية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، وخطة عمل تعزيز التجارة الأفريقية البينية وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وعلّقت على نتائج القمة الرابعة المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي المنعقدة في بروكسل مشدّدة على ضرورة قيام الوزراء بتقديم توجيه سياسي قوي حول طريق المضي قدما باتفاقيات الشراكة الاقتصادية. **كما حثت الوزراء** على بحث نتائج بالي والتوصل إلى توصيات للقمة حول كيفية حماية مصالح أفريقيا بصورة فعالة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، خاصة في أجندة ما بعد بالي. وأكدت على ضرورة تحدث أفريقيا بصوت

واحد بغية رفع مستوى التفاوض لديها ومعالجة بعض الاختلالات في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

7. وأكدت من جديد على أهمية قيام أفريقيا بوضع استراتيجيات فعالة لضمان تمديد قانون النمو والفرص في أفريقيا إلى 15 عشر سنة أخرى لتمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة القصوى من القانون. وذكرت أنه نظرا للغموض الذي يميّز المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، أصبح من الأهمية بمكان أن توفر أفريقيا الزخم المطلوب وتحافظ عليه نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية التي تعتبر مطمحا ينبغي تحقيقه في أقرب وقت ممكن. وسلّطت الضوء على أهمية منح الأولوية لأجندة التكامل الاقتصادي في أفريقيا على الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى لأن هذه الأجندة أساسية بالنسبة للتحول الاقتصادي لأفريقيا وتنميتها.

<u>الكلمة الافتتاحية لرئيس المؤتمر</u>

8. ألقى معالي السيد عزيز محمد صالح، وزير الاقتصاد والتجارة وتطوير السياحة لجمهورية تشاد الكلمة الافتتاحية بصفته رئيس الجلسة. وأعرب عن سروره لترأس الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة وشكر مفوضية الاتحاد الأفريقي على استضافة الحدث. ثم استحضر المقرر التاريخي الصادر عن قمة 2012 بشأن تعزيز التجارة الأفريقية البينية وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وخطة العمل التي تهدف إلى دمج التكامل الأفريقي في الاقتصاد العالمي وضمان أن تكون التجارة بمثابة أداة فعالة من أجل التنمية السريعة والمستدامة للقارة.
9. بالإشارة إلى مقرر قمة يناير 2014، ذكّر الرئيس المشاركين بأساس وأهداف الدورة، لا سيما الحاجة إلى التحضير الفعال لإطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية في 2015 وبحث التقارير عن آثار مؤتمر بالي التاسع لمنظمة التجارة العالمية ونتائج دراسات التقييم التي تم إجراؤها حول قانون النمو والفرص في أفريقيا.

وذكر أنّ هذه الدورة تتيح فرصة ليبحث الوزراء تقرير كبار المسؤولين ويقيّموا الواقع الذي تواجهه أفريقيا في تنفيذ المقررات. وشدّد على ضرورة تعزيز الأسواق الأفريقية الإقليمية والقارية من خلال استخدام التجارة كأداة للنمو والتنمية الاقتصادية ومتابعة عملية التكامل والالتزام بإطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية بحلول 2015 مع الموعد الاسترشادي لعام 2017.

10. في الختام، ذكّر الرئيس الاجتماع بأن نجاح هذه العملية يعتمد على تصميم أفريقيا وعلى الإرادة المشتركة. وأخيرا، ذكّر بأن اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى المعنية بالتجارة ستقوم ببحث تقرير الاجتماع الحالي ثم أعلن الافتتاح الرسمي للاجتماع.س

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

11. بحث المؤتمر جدول أعماله وتنظيم العمل. وحث المفوضية على الإدارة الصارمة للوقت للسماح بالنظر في كافة البنود الهامة من جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، تم تعديل برنامج العمل. أُعتمد جدول الأعمال وجدول الأعمال بعد التعديلات.

البند 3 من جدول الأعمال: تقديم تقرير كبار المسؤولين عن التجارة

12. قدم تقرير كبار المسؤولين رئيس اجتماع كبار المسؤولين، السيد امبايكومبي جيتيمبايي أبيلن نائب الأمين العام لوزارة التجارة والصناعة لتشاد.

13. كما تلقى المؤتمر إحاطات حول مسائل منظمة التجارة العالمية من قبل منسق المجموعة الأفريقية لمنظمة التجارة العالمية ومن الممثل الدائم للاتحاد الأفريقي في جنيف، إلى جانب إحاطة حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية من قبل سفير كينيا الذي يمثل المجموعة الأفريقية في بروكسل، وحول قانون النمو والفرص في أفريقيا

من قبل الممثل الدائم للاتحاد الأفريقي في واشنطن. وأخذ المؤتمر علما بهذه الإحاطات.

14. أحاط المؤتمر علما بالتقرير وقدم التوصيات التالية فيما يخص كل بند:

المسائل التي أثارها الاجتماع الثاني للجنة الأفريقية الرفيعة المستوى المعنية بالتجارة

أولا- التوصيات بشأن استجابة أفريقيا وآثار نتائج بالي لمنظمة التجارة العالمية

1. يتعين على الدول الاعضاء:

أ) تطبيق اتفاقية تيسير التجارة على أساس مؤقت في ضوء الفقرة 47 من إعلان الدوحة الوزاري.

ب) السعي إلى تخصيص الموارد لتمكينها من تحضير مؤسساتها الوطنية المعنية بتنفيذ الاتفاق مثل برامج إصلاح وتحديث إدارات الجمارك.

ج) توصية الممثلين الدائمين في جينيف بدعوة كافة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى دعم جهود الاتحاد الأفريقي للحصول على وضع المراقب في منظمة التجارة العالمية.

د) تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي بتجديد طلب المفوضية للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية وكل الأجهزة المعنية بمنظمة التجارة العالمية لطلب منح وضع مراقب دائم للاتحاد الأفريقي في كافة أجهزة منظمة التجارة العالمية.

هـ) مع الإقرار بأن الدول الأعضاء قامت بإخطار منظمة التجارة العالمية بالتزاماتها فيما يخص تيسير التجارة بشكل فردي، يتعين القيام بتنسيق

ومواءمة التزاماتها المتعلقة بتيسير التجارة في إطار تشكيلاتها الاقليمية المعنية.

و) المطالبة بوجوب تطبيق أحكام القسم الأول من اتفاق تيسير التجارة المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، على البلدان الأفريقية التي هي بصدد الانضمام.

ز) تقديم الدعم القوي للبلدان الأفريقي التي هي بصدد الانضمام حتى تستفيد من توفير المساعدة الفنية والمالية إلى جانب الأحكام الانتقالية خلال عملية الانضمام.

2. على المفوضية أن:

أ) التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بشأن تنفيذ اتفاق تيسير التجارة طبقا للأولويات الأفريقية إلى جانب الفوائد القصيرة والطويلة الأمد.

ب) التعاون مع البلدان المتقدمة والشركاء الإنمائيين بشأن تعبئة الموارد لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة.

ج) توفير المساعدة الفنية والمالية إلى جانب تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق تيسير التجارة ورفع التقارير إلى وزراء التجارة الأفريقيين.

د) إنشاء منبر/ منتدى لتبادل المعلومات من أجل استخلاص الدروس من النظراء فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي فيما يخص تنفيذ الاتفاق والبحث في مسألة إنشاء لجنة أفريقية حول تيسير التجارة.

هـ) ضمان مواءمة أجندة تيسير التجارة مع البرامج ذات الأولوية لمجموعة تيسير التجارة لتعزيز التجارة الأفريقية البينية.

و) تعزيز القدرات الفنية لإدارة التجارة والصناعة وبعثة الاتحاد الأفريقي في جنيف لمواصلة توفير الدعم الفني للبلدان الأفريقية من أجل مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

3- **يتعين على المفوضية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع مجموعة المفاوضين الأفريقيين في جنيف من أجل:**

أ) إعداد ورقة موقف أفريقية حول الأولويات والمواقف الأفريقية لبرنامج عمل ما بعد بالي يتم تقديمها إلى وزراء التجارة الأفريقيين لبحثها واعتمادها.

ب) تنظيم اجتماعات تنسيق أو خلوات فصلية لمواءمة المواقف الأفريقية من المسائل المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية خاصة مفاوضات ما بعد بالي.

4-يجب أن تقوم المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين الآخرين بما يلي:

أ) توعية كافة أصحاب المصلحة بشأن الاتفاق بما في ذلك الأدوار والواجبات المتوقعة من مختلف المؤسسات/الوكالات المشرفة على التنفيذ على الصعيد الوطني.

ب) التعاون مع القطاع الخاص لضمان أن تستفيد الشركات الأفريقية من التدابير ذات الأولوية لتيسير التجارة.

ج) تصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات المعدة حسب الطلب لجميع أصحاب المصلحة بغية ضمان التنفيذ الفعال للاتفاق.

د) إعداد خارطة طريق مع جداول زمنية محددة لتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

ثانيا– التوصيات بشأن تقييم أفريقيا لقانون النمو والفرص في أفريقيا

أ) ينبغي تعزيز عملية التكامل الإقليمي الأفريقي فيما يستمر السعي لجعل الولايات المتحدة تعيد إجازة قانون النمو والفرص في أفريقيا لخمسة عشر عاما أخرى.

ب)ينبغي أن تكون المسائل المتعلقة بتحقيق فرص أفضل للوصول إلى الأسواق، ومرونة قواعد المنشأ، وتدابير الصحة والصحة النباتية، وعلى وجه الخصوص بناء القدرات، في صدارة الأولويات عند التفاوض مع الولايات المتحدة.

ج) تشجع البلدان الأفريقية على وضع استراتيجيات استجابة وطنية فيما يتعلق بقانون النمو والفرص في أفريقيا حتى تتمكن من تحقيق أكبر قدر من الفوائد من هذا القانون.

د) أن تقوم كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجموعة السفراء الأفريقيين في واشنطن والدول الأعضاء بتكثيف تعاونها مع الحكومة الأمريكية للنهوض بالموقف الأفريقي الموحد بشأن مستقبل قانون النمو والفرص في أفريقيا.

هـ) يتعين على الدول المؤهلة لقانون النمو والفرص في أفريقيا كسب التأييد لتمديد الشروط التفضيلية للقانون إلى كافة البلدان الأفريقية وأيضا لتوسيع تغطية المنتجات من الصادرات إلى الولايات المتحدة في إطار القانون.

ثالثا– التوصيات بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

(أ) قبل التوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، يجب أن تأخذ الدول الأعضاء في الاعتبار المصالح الاستراتيجية لأفريقيا وتضمن ألا يعيق الاتفاق التكامل الاقتصادي الإقليمي والقاري لأفريقيا؛ أو أن يؤدي إلى خسارة الوظائف والاستثمارات والمداخيل، أو أن يهدّد برامج التنمية الصناعية في أفريقيا.

(ب) يجب أن يتخذ الاتحاد الأفريقي موقفا موحدا من نظام الاتحاد الأوروبي الخاص بالوصول إلى الأسواق مع التذكير بإعلان سيوبو الصادر عن وزراء التجارة لبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ حول تأجيل دخول النظام حيز التنفيذ. ولتفادي العراقيل التجارية، من الضروري أن تقوم البلدان الأفريقية بتكثيف جهود كسب التأييد مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الصعيد السياسي.

(ج) ينبغي للمفوضية والدول الأعضاء التعاون مع الاتحاد الأوروبي لتوضيح دخول الموعد النهائي حيز التنفيذ واستكشاف كافة السبل لتفادي العراقيل التجارية، بما في ذلك طلب التمديد وتحديد الأسواق البديلة في أفريقيا.

(د) يجب أن تقوم المفوضية والدول الأعضاء والقطاع الخاص بالتعجيل بتعبئة الموارد داخل القارة وخارجها بغية دعم البلدان التي تأثرت سلبا باللائحة **1528/2007** المتعلقة بسحب المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق في صيغتها المعدلة، وذلك بحلول 1 أكتوبر 2014.

(هـ) قيام الجهات المختصة الإقليمية حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بتقاسم النسخة الأخيرة من مشاريع نصوص التفاوض مع المفوضية بحلول 9 مايو 2014 مع الأخذ في الاعتبار ان الدول الأعضاء في مراحل مختلفة من المفاوضات.

(و) يجب أن تقوم المفوضية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بشكل عاجل بالمزيد من التحليل بما في ذلك إعداد ملخص عن توصيات الدراسات التي تم إجراؤها واقتراح الحلول حول تأثير اتفاقات الشراكة الاقتصادية على الاقتصاديات

الأفريقية في سياق السحب المعلق من نظام الوصول إلى الأسواق بحلول 1 أكتوبر 2014. ويجب أن يركز هذا التحليل على البلدان الأخرى غير بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وعلى الآثار المترتبة عن ذلك على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

(ز) قيام المفوضية بتنظيم اجتماع تنسيقي على مستوى الخبراء حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية من أجل:

1) تقاسم المعلومات النصوص الحالية المتعلقة بالاتفاقيات– بما في ذلك مراجعة مشتركة للأحكام الواردة في مختلف النصوص الإقليمية بغية تحديد أوجه الاختلاف وتبادل الخبرات وتحديد أفضل الممارسات حول كيفية معالجة المسائل الخلافية المشتركة.

2) إعداد أحكام قانونية حول ضمان إمكانية مراجعة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الإقليمية اتساقا مع الفقرة 42 من إعلان قمة أفريقيا والاتحاد الأوروبي إذا كانت هذه الاتفاقيات تعيق أو تهدّد التكامل الأفريقي.

رابعا– التوصيات بشأن استراتجية تنفيذ عملية تعزيز التجارة الأفريقية البينية

أ) يتعين على المفوضية وأمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة مشاوراتها مع الدول الأعضاء بغية ضمان الملكية.

ب) هناك حاجة لمزيد من التنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية بما في ذلك تبادل المعلومات حول التكامل وبذلك يمكن للعمليات الاقليمية ان تعزز من العمليات القارية.

ج) يتعين على الدول الأعضاء وأمانات المجموعات الاقتصادية الاقليمية تعيين جهات مختصة وطنية وإقليمية وتشكيل مجموعات عمل فنية من أجل تعزيز التجارة الأفريقية البينية/ منطقة التجارة الحرة القارية طبقا لمقرر قمة يوليو 2012.

خامسا– المناقشات الاستراتيجية حول انشاء منطقة التجارة الحرة القارية

15. فيما يتعلق بالمناقشات الاستراتيجية بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، أبدى المؤتمر الآراء التالية:

1) تعد التنمية الصناعية وتطوير البنية التحتية، ضرورية لمنطقة التجارة الحرة القارية التي ستستفيد منها كل الدول الأفريقية.
2) أهمية دمج التجارة في الخدمات وتنقل رجال الأعمال في منطقة التجارة الحرة القارية.
3) دمج بعد الملاحة البحرية في تعزيز التجارة الأفريقية البينية والاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية.
4) استكشاف طرق للتعويض عن الخسائر في العائدات للدول المشاركة في منطقة التجارة الحرة القارية.
5) تعزيز ترتيبات التجارة الحرة الإقليمية كأساس لبناء منطقة تجارة حرة قارية قوية.
6) يتعين تصميم منطقة التجارة الحرة القارية بطريقة من شأنها أن تشجع التنمية وتعزز من سلاسل القيمة الإقليمية.

سادسا– التوصية بشأن مشروع **الأهداف والمبادئ التوجيهية لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية ومشروع الترتيبات المؤسسية لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية**

16. سيتم إجراء مناقشات لاحقة وإعادة صياغة مشروع الأهداف والمبادئ خلال الدورة المخصصة لكبار المسؤولين حول منطقة التجارة الحرة القارية المقرر عقدها خلال النصف الثاني من السنة قبل الدورة التاسعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة.

سابعا– التوصية بشأن اختصاصات منتدى مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية

17. ينبغي أن تقوم المفوضية بصياغة مشروع اختصاصات منتدى التفاوض على أساس أفضل الممارسات في المجموعات الاقتصادية الإقليمية و/أو الثلاثية وتقديم مشروع لمناقشته خلال الاجتماع القادمة لكبار المسؤولين عن التجارة.

ثامنا– مشروع خطة عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي/فريق العمل القاري

18. أجاز المؤتمر مشروع خطة عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي/ فريق العمل القاري لتنفيذها من قبل كافة العناصر الفاعلة ذات الصلة.

البند 5 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال

19. أبلغت المفوضية الاجتماع بأنه نظرا للانتخابات، لن يكون بالإمكان عقد الدورة التاسعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة في ناميبيا. وقد عرضت كل من زامبيا ونيجيريا استضافة المؤتمر القادم على أن يتم تأكيد ذلك بعد المشاورات.
20. قدم معالي السيد أرمادو إينروجا، وزير التجارة والصناعة لموزمبيق كلمة الشكر نيابة عن المؤتمر، إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي على نجاح الاجتماع.

البند 6 من جدول الأعمال: اختتام الاجتماع

21. في كلمتها الختامية، شكرت المفوضة الوزراء على مشاركتهم النشطة ومساهماتهم القيمة. وأعرب الرئيس عن تقديره للمداولات الثرية وأشاد بالوزراء على التزامهم بالنهوض بالتكامل والتضامن والتعاون القاري وأعلن عن اختتام الاجتماع.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2014

Report of the extraordinary session of the ministers of trade, Addis Ababa, Ethiopia, 27 – 28 April 2014

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4558

Downloaded from African Union Common Repository